الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٧١
الأربعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/49/35)

تقرير الأمين العام (A/49/636)

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يسعدني، باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أتقدم بالشكر والتقدير الى سعادة السفير كيبا بيران سيسي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والسادة أعضاء اللجنة على جهودهم المخلصة في الاضطلاع بهذه المهمة النبيلة وتعريف الرأي العام العالمي بالقضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة.

تعاود الجمعية العامة مرة أخرى بحث القضية الفلسطينية بجوانبها المتعددة، باعتبارها القضية المركزية وجوهر الصراع العربي الاسرائيلي، فهي لا تزال تمثل المحور الرئيسي والأهم لإحراز أي تقدم في مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من التطورات الهامة والإيجابية التي حدثت في مجال التسوية السلمية لقضية فلسطين ضمن إطار عملية السلام الشاملة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تجسدت في اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بواشنطن، واتفاقيات الحكم الذاتي في الرابع من أيار/مايو ١٩٩٤ في القاهرة، والاتفاق الأخير في أوسلو، واستلام السلطة الوطنية الفلسطينية لمهامها في غزة وأريحا، نجد أن الحكومة الاسرائيلية ما زالت ماضية في وضع شروطها وخلق العديد من العراقيل، إضافة الى انتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان الفلسطيني كفرض الحصار، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، واتباع أساليب التطويق والاعتقال. إن هذه الحقائق والممارسات أكدتها أجهزة الإعلام الدولية بما فيها الاسرائيلية وتقارير المنظمات المعنية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

بمسائل حقوق الإنسان، وجميعها تتعارض مع أسس وقواعد القانون الإنساني الدولي، ومع الاتفاقيات التي تم إبرامها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وتهدد بدورها عملية السلام الجارية التي ارتكزت أساسا على مبدأ الأرض مقابل السلام.

إن هذه الحقائق والممارسات أكدتها أجهزة الإعلام الدولية، بما فيها الاسرائيلية، وتقارير المنظمات المعنية بمسائل حقوق الإنسان، وجميعها تتعارض مع أسس وقواعد القانون الإنساني الدولي، ومع الاتفاقيات التي تم إبرامها بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني، وتهدد بدورها عملية السلام الجارية والتي ارتكزت أساسا على مبدأ الأرض مقابل السلام.

إن استمرار اسرائيل في توسيع عمليات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخصوصا في منطقة القدس الشريف، يعد من المسائل الخطيرة التي تثير القلق وتهدد مسيرة السلام. وقد أعربت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقريرها عن "قلقها إزاء استمرار اسرائيل في سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي، كما شددت على أن اسرائيل تظل خلال الفترة الانتقالية ملزمة، كسلطة محتلة بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ باحترام أحكام الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس".

وإن مواصلة الحكومة الاسرائيلية لممارسات تهويد الأماكن المقدسة في الأراضي المحتلة، وتكريس وتوسيع الاستيطان فيها، ومحاولات تقسيم الحرم الابراهيمي، والسماح ببقاء السلاح في أيدي المستوطنين الاسرائيليين المتطرفين، ضاربة بعرض الحائط كافة قرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، الى جانب مماطلتها في تنفيذ بعض البنود الأساسية في اتفاق إعلان المبادئ والاتفاقيات اللاحقة ومحاولتها التعامل معها بصورة انتقائية والتذرع بأسباب أو بأخرى لتأجيل هذا التنفيذ، تتناقض كلها تماما مع ما ورد في هذه الاتفاقيات من بنود، كالفقرة الأولى من المادة الثالثة التي تنص على:

"من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمبادئ ديمقراطية، ستجرى انتخابات تشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة".

فالحكومة الاسرائيلية لم تنفذ العديد من التزاماتها، مثل الإفراج عن آلاف الأسرى والسجناء الفلسطينيين، وفتح الممرات بين غزة وأريحا، الأمر الذي يترتب عليه زيادة حدة العنف والاضطرابات في مناطق الحكم الذاتي وغيرها، ويؤدي بالتالي الى تفاقم الأوضاع، وزيادة معاناة الشعب الفلسطيني الذي يعيش في ظل ظروف معيشية صعبة، سواء في الأراضي المحتلة أو خارجها.

إن نجاح مسيرة السلام الفلسطينية - الاسرائيلية والتي رحبت بها بلادي والمجتمع الدولي، يتوقف على عاملين أساسيين. أولهما، تنفيذ الحكومة الاسرائيلية بصورة كاملة لكافة التزاماتها المنصوص عليها بالاتفاقيات التي أبرمتها مع الفلسطينيين حتى يتمكن هذا الشعب من ممارسة حقوقه المشروعة في الحرية وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. والعامل الثاني، يتمثل في قيام المجتمع الدولي بمسؤولياته التاريخية عن طريق تقديم الدعم السياسي والمعنوي والمالي للسلطة الوطنية الفلسطينية لتقوم بدورها بإعادة إعمار البنية التحتية الأساسية للاقتصاد الوطني الفلسطيني، خاصة في أعقاب سنوات الاحتلال الطويلة، وبما يمكن الشعب الفلسطيني من مواجهة متطلبات المرحلة الانتقالية تمشيا مع حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهذا الدعم ضروري لتحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني الآنية وطويلة المدى، وسيساهم بدوره في تعزيز ودعم العملية السلمية الجارية في المنطقة.

ويرى وفد بلادي أهمية توسيع وتفعيل دور الأمم المتحدة في المرحلة الانتقالية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في سبيل تقرير المصير وتعزيز السلم والأمن والاستقرار، كما يجدد تأكيده على ديمومة مسؤولية المنظمة الدولية إزاء قضية فلسطين وجوانبها المتعددة حتى يكتمل تنفيذ عناصر الحل النهائي لها، والمتعلقة بقضايا القدس

الشريف والمستوطنات واللاجئين والترتيبات الأمنية والحدود استنادا الى قرارات الشرعية الدولية.

إن وفد دولة الإمارات العربية المتحدة يؤكد من جديد أن تحقيق التسوية السلمية والعادلة والدائمة للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي يجب أن يرتكز على مبدأ الأرض مقابل السلام، ويستند على أسس الشرعية الدولية ممثلة في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، التي تنص على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري والقدس الشريف وجنوب لبنان، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وفي السياق ذاته فإن على اسرائيل القيام بتنفيذ كافة التزاماتها بموجب الاتفاقيات المبرمة مع الجانب الفلسطيني حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وتحقيق آماله وتطلعاته في حياة حرة وكريمة أسوة بكافة دول وشعوب العالم.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية، أن أكرر تأييد حكومة وشعب جمهورية إيران الإسلامية للشعب الفلسطيني الذي امتد نضاله عقودا بهدف ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

لا تزال أراضي فلسطين المقدسة ومركزها القدس الشريف تحت الاحتلال ويتعرض شعب فلسطين على الدوام لمعاملة غير إنسانية على أيدي قوات الاحتلال. وتشير العديد من الوثائق، بما فيها التقارير الدورية للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، الواردة في الوثائق A/49/67 و A/49/172 و A/49/511 وتقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الوارد في الوثيقة A/49/13 وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الوارد في الوثيقة A/49/35 الى أن الفلسطينيين عانوا خلال العام الماضي من أسوأ الظروف المعيشية، في ظل وحشية قوات الاحتلال.

وقد أعطت هذه الوثائق وصفا كافيا للممارسات اللاإنسانية المنظمة للنظام الصهيوني، بما في ذلك الاعتقالات الضخمة التعسفية واحتجاز الفلسطينيين وختم المنازل بالشمع أو هدمها وفرض حظر التجول المتكرر وسد أو إغلاق مناطق في الأراضي المحتلة وإغلاق المدارس لفترات مطولة ومصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات وإطلاق الرصاص على الأهالي الفلسطينيين.

ويشير تقرير اللجنة الخاصة الوارد في الوثيقة A/49/511 الى أن ممارسات اسرائيل في ميدان مصادرة الأراضي قد تكثفت وأن توسيع عدد معين من المستوطنات اكتسب زخما منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وطبقا لما جاء في التقرير، لاتزال المستوطنات والمنشآت العسكرية وما يسمى بالمناطق الأمنية تشغل ٤٠ في المائة من أراضي قطاع غزة. كما يؤكد تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أن أعمال التشييد الاسكاني مستمرة في المستوطنات اليهودية، خاصة في القدس، وكذلك انتقال مزيد من المستوطنين الى تلك المستوطنات.

ينص تقرير اللجنة الخاصة، على وجود دليل مقنع في أحيان عديدة بأن المستوطنين يتسلحون على نحو منتظم وأن أعمال العنف التي يرتكبونها قد تسببت بوفاة العديد من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وأكثر الأمثلة مأساوية على هذه الجرائم المذبحة التي ارتكبت في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، بحق المصلين الفلسطينيين على يد عضو ينتمي إلى مجموعة صهيونية إرهابية في الحرم الإبراهيمي في الخليل. لقد أطلقت النار على الفلسطينيين الأبرياء من الخلف أثناء صلاة الفجر بينما كانوا صائمين أثناء الشهر الفضيل، ونتيجة لذلك استشهد عدد كبير من المصلين المسلمين أو أصيبوا بجراح.

إن تصاعد عدد حوادث القتل والاحتجاز والمعاملة السيئة للمحتجزين أصبح من الأبعاد المروعة للحالة في الأراضي المحتلة. فمنذ بداية الانتفاضة جرى قتل أو جرح عدة آلاف من الفلسطينيين على أيدي القوات الاسرائيلية. وينص

تقرير اللجنة الخاصة (A/49/511) أنه خلال السنة قيد الاستعراض.

"أفادت التقارير عن وقوع حالات كثيرة من إطلاق النار عشوائيا من جانب الجنود، غالبا بذخيرة حية كان يصاب فيها أشخاص صغار السن. واستمر استخدام الوحدات السرية". (A/49/511، ص ٦)

وظروف الاحتجاز هي مصدر آخر من المصادر التي تثير بالغ القلق. فالتعذيب والمعاملة الجسدية والنفسية السيئة للمحتجزين والسجناء، وبخاصة خلال الاستجواب، تواصلت، وقام السجناء في مناسبات عديدة بتنظيم احتجاجات هذا النقص في الماء والافتقار إلى الهواء النقي داخل زنزاناتهم.

إن فرض حظر التجول، على مدار الساعة غالبا، على المدن والبلدان والقرى الفلسطينية ومخيمات اللاجئين وإغلاق أو إقفال المناطق على نحو متكرر أعاق بصورة خطيرة ممارسة أبناء الشعب الفلسطيني لحياتهم اليومية وحال في العديد من الحالات دون وصولهم إلى مدارسهم وأعمالهم. وطبقا لتقرير المفوض العام للأونروا، لحق بالخدمات التعليمية التي تعطلت بسبب إغلاق الأراضي المحتلة في آذار/مارس ١٩٩٣، ضرر كبير بسبب ازدياد القيود المفروضة على الحركة من جانب القوات الاسرائيلية عقب مجزرة الخليل وما ترتب عليها من آثار. وهذه القيود أعاقت حرية وصول الطلاب والمعلمين على السواء إلى بعض المدارس، وخسر الطلاب شهرين أو أكثر من فترة تدريبهم. ويشير تقرير اللجنة الخاصة كذلك إلى أن تشديد القيود القائمة على حركة المواطنين بعد مجزرة الخليل تسبب في تدهور شديد للحالة الاقتصادية الحرجة فعلا السائدة في الأراضي المحتلة. وقامت قوات الاحتلال أيضا بفرض المزيد من القيود على الحرية الدينية من خلال إغلاق المنطقة التي يقع فيها الحرم الإبراهيمي، وقامت في الآونة الأخيرة بتقسيم الحرم - وقوبلت هذه الخطوة بالشجب من جانب المسلمين في كل أنحاء العالم.

في الختام، أود أن أشدد على حقيقة أن الجرائم الآنفة الذكر ترتكب في الوقت نفسه الذي يعلن فيه الصهاينة أنهم يسعون إلى تحقيق السلم في الشرق الأوسط. والواقع، أن استمرار الاحتلال يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، ولحقوق الإنسان للفلسطينيين. ونرى أن العملية الحالية والاتفاقات المبرمة في الآونة الأخيرة لن تؤدي إلى استرداد كامل حقوق الشعب الفلسطيني الفردية والقومية غير القابلة للتصرف ولا يمكن أن تكون أساسا لحل عادل، وهو حجر الزاوية لأي سلم دائم في المنطقة. إن الحل العادل والشامل لقضية فلسطين يكمن في الإحقاق التام لجميع حقوق شعب فلسطين، بما في ذلك عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتحرير جميع الأراضي المحتلة.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الأحداث التي وقعت في الشرق الأوسط خلال العام المنصرم، بل في الأسابيع القليلة الماضية، توضح على نحو ساطع عملية الانتقال الراهنة من حالة الصراع العنيف إلى حالة من السلم المقلقل؛ حيث تأتي أنباء الاختراقات باتجاه تحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية حاملة معها في الوقت عينه أنباء عن ارتكاب أعمال لا تبدو متناقضة فقط مع ذلك الهدف، بل وتستهدف عمدا حرف عملية السلم عن مسارها. ولئن كانت الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة تثير اهتماما أكبر، فلا ينبغي للمرء أن يبعد عن الأنظار حادث القتل الشنيع لأكثر من ٥٠ مصليا فلسطينيا في الحرم الإبراهيمي في الخليل في شباط/فبراير الماضي، وصور المعاناة اليومية التي غالبا ما تنقل على نحو أقل، بالرغم من أنها لا تقل واقعية، والتي يستمر إنزالها بالشعب الفلسطيني في وطنه المحتل. وتشعر اندونيسيا بعميق الحزن إزاء الأرواح البريئة التي أزهقت جراء ارتكاب هذه الأعمال والمحن التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، الأمير سيسوواث (كمبوديا).

ولئن ظلت أحداث العنف تعكر صفو العام الماضي، فيجب علينا الاعتراف أيضا بالخطوات الهائلة التي اتخذت من أجل إنهاء المعاناة الطويلة للشعب الفلسطيني منذ التوقيع على إعلان المبادئ التاريخي بشأن ترتيبات الحكومة الفلسطينية الذاتية الانتقالية. وبالرغم من المصاعب والشكوك الأولية،

فإن اتفاق القاهرة الخاص بقطاع غزة ومنطقة أريحا الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل، في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، قد سهل، من جملة أمور أخرى، انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة. ولقد تشجعنا بصورة خاصة إزاء وزع الشرطة الفلسطينية ونقل الترتيبات الأمنية المحلية إليها مما ترك أثرا إيجابيا على الوضع بجميع جوانبه في هذه المناطق. غير أنه لا يسعنا إلا أن نشير إلى أن القوات الاسرائيلية ما زالت باقية في مناطق المستوطنات، والمرافق العسكرية وفي ما يُطلق عليه المناطق الأمنية.

ولا يمكن لأي بيان بالتطورات الإيجابية التي وقعت في السنة الماضية أن يكون كاملا دون الإشارة إلى العودة المظفرة التي طال انتظارها للرئيس ياسر عرفات إلى قطاع غزة وأريحا بعد زهاء ثلاثة عقود في المنفى. وعودته للاضطلاع بقيادة السلطة الفلسطينية تبشر بفتح فصل جديد في تاريخها. وننوه بالتصميم الذي تحلت به السلطة الفلسطينية وهو تجهد للاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها، لتهيئ بذلك الظروف المؤاتية لاستعادة الحياة الطبيعية في المناطق في حدود القيود الشديدة التي تعمل في إطارها.

ولاحظت اندونيسيا أيضا الاتفاق الخاص بنقل السلطات والمسؤوليات الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤ من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وإدارتها المدنية إلى السلطة الفلسطينية في مجالات الصحة والخدمات الاجتماعية والتربية والثقافة والسياحة والضرائب.

وبغض النظر عن النجاحات التي تحققت حتى الآن تعي اندونيسيا تماما التحديات والصعوبات الضخمة التي ما زالت قائمة. إن حرمان أهالي مدينة القدس وقطاع غزة من حقهم في الانتقال بحرية إلى مناطق أخرى من الأراضي المحتلة وإلى اسرائيل، مقترنا بافتقار الفلسطينيين الشديد إلى الفرص الاقتصادية، خلق توترات خطيرة تؤدي في أكثر الأحيان إلى اندلاع صراع عنيف وبصفة خاصة في مناطق الحدود. لقد تسببت عقود الاحتلال الإسرائيلي في تدمير البنية الأساسية في الأراضي المحتلة؛ وليس بأقل من ذلك أهمية أنها عطلت تعليم جيل كامل من الشباب الفلسطينيين.

وعلى الرغم من هذا كله ما زال الشعب الفلسطيني يزخر بثروة من الموهبة والدينامية والإبداع. وهذه الموارد لا بد من استغلالها بالكامل. واندونيسيا تؤمن إيمانا راسخا بأن المجتمع الدولي يتحمل التزاما رسميا بتقديم المساعدة الكاملة للسلطة الفلسطينية الوليدة ليمكنها من تحويل الأراضي المحتلة من منطقة صراع وفقر إلى منطقة سلم وازدهار.

وفي هذا السياق، نرحب بتعيين منسق للأمم المتحدة الخاص في وقت سابق من هذا العام لتوفير الإرشاد الشامل وتسهيل التنسيق الفعال للمساعدة الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني لتلبية احتياجاته المباشرة وطويلة الأجل. كما نحيط علما بالإعلان الصادر عن الرئيس ياسر عرفات ووزيري خارجية النرويج واسرائيل في نهاية اجتماعهم في أوسلو في أيلول/سبتمبر الماضي، والذي تضمن، في جملة أمور، عددا من المبادئ والاحتياجات المتفق عليها والتي ينبغي أن ترشد جهود لجنة الاتصال المخصصة لتعبئة المساعدة الدولية التي تمس حاجة الشعب الفلسطيني إليها.

وبغض النظر عن تحدي التعمير الاقتصادي، توجد صعوبة أخرى يأسف لها وفد بلادي، هي استمرار انتهاج حكومة اسرائيل لعدد من السياسات والممارسات غير المقبولة التي، إن لم ينعكس اتجاهها، ستحول دون تحقيق مزيد من التقدم نحو السلم الشامل. وفي هذا الصدد، نلاحظ بقلق بالغ استمرار احتجاز السجناء السياسيين الفلسطينيين داخل اسرائيل. ونود أن نلفت الانتباه إلى أنشطة الاستيطان المتواصلة التي تزاولها الحكومة الاسرائيلية وبخاصة في مدينة القدس وحولها.

وفضلا عن ذلك، يتعين على اسرائيل أن تحجم عن اتخاذ أية خطوات من شأنها تغيير مركز مدينة القدس من الناحية الديمغرافية، أو المساس بالمفاوضات المقبلة المتصلة بمركزها النهائي. فهذه الخطوات غير المقبولة لا تتسق مع نص وروح إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، من

الحتمي أن تعترف اسرائيل بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي المحتلة، وأن تعيد حقوق الإنسان إلى نصابها، وتلغي الأوامر التي أدت، دون مبرر، إلى تقييد أنشطة الشعب الفلسطيني السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لما يزيد على ربع قرن.

وموقف وفد بلادي الثابت هو أن إعمال حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة شرط أساسي لإقرار السلم والأمن في الشرق الأوسط. وبالتالي، فمن المتوقع أن يكون للتقدم المحرز على مدار العام الماضي في المحادثات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أثر عميق في تحول البيئة السياسية والأمنية في الشرق الأوسط. غير أن تحقيق السلم العادل والشامل في الشرق الأوسط يتطلب أيضا إحراز تقدم على المسارات الأخرى للمفاوضات العربية - الاسرائيلية. ويسرنا أن نلاحظ التقدم الملموس الذي تحقق مؤخرا في هذا الاتجاه بتوقيع معاهدة السلم بين الأردن واسرائيل.

واندونيسيا يحدوها الأمل في أن تلقى الجهود المتضافرة الحقيقية التي تبذلها سوريا ولبنان لفتح امكانيات لتحقيق تقدم نحو السلام، معاملة بالمثل من جانب حكومة اسرائيل. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد أن التسوية الدائمة لقضية الشرق الأوسط تستتبع بالضرورة انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، ومن مرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة - وفي مقدمتها حق تقرير المصير، وممارسة هذه الحقوق؛ وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٥).

لم تكن الأمم المتحدة قد تخطت العامين من عمرها حينما أدرجت قضية فلسطين لأول مرة في جدول أعمالها للنظر فيها. واليوم، وقد أشرفت الأمم المتحدة على عيدها الخمسيني، ما زالت قضية فلسطين تنتظر حلا عادلا وشاملا. واليوم، أكثر من أي وقت مضى في تاريخها، تتاح للدول الأعضاء في المنظمة فرصة فريدة لتسهيل تحقيق أحد الطموحات التي طالما صبت إليها، ألا وهي ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة على ترابه الوطني. وواجبنا أن نغتنم هذه الفرصة.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): منذ نهاية الدورة الماضية للجمعية العامة شهدت عملية السلم في الشرق الأوسط انطلاقة كبرى. فبعد التوقيع على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في قطاع غزة ومنطقة أريحا بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أنشئت سلطة فلسطينية في الآونة الأخيرة لإدارة مناطق الحكم الذاتي. وفي تموز/يوليه من هذا العام، وقعت الأردن واسرائيل إعلان واشنطن الذي أعلن نهاية حالة الحرب. وتبع ذلك التوقيع رسميا على معاهدة سلام في تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذه الأثناء بدأت علاقة اسرائيل بالبلدان العربية الأخرى تتحسن أيضا. ونحن نرحب بالنتائج الإيجابية التي تحققت في مسيرة السلام في الشرق الأوسط ونعرب عن تقديرنا لها.

إن مسألة الشرق الأوسط التي تكمن في لبها قضية فلسطين، كانت قضية إقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبغية البحث عن تسوية سلمية مبكرة وعادلة بذلت الأطراف المعنية، ولا سيما بلدان المنطقة وشعوبها، جهودا مطولة ودؤوبة. وكان مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بداية مرحلة جديدة في عملية السلام في الشرق الأوسط. والنتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن في المحادثات بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وبين الأردن واسرائيل تشكل خطوة هامة نحو الإعادة التامة لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة وتحقيق السلم والاستقرار الشاملين والدائمين في المنطقة.

غير أن الطريق ما زال طويلا قبل التوصل إلى تسوية نهائية شاملة وعادلة لمسألة الشرق الأوسط، وبخاصة قضية فلسطين، وقد تشهد المفاوضات مصاعب وتقلبات. ونأمل أن تستمر الأطراف المعنية في اعتماد موقف مرن وعملي، وأن تنتهز الفرصة التاريخية المتاحة حاليا، وأن تبذل

جهودا متواصلة من أجل التبكير بتحقيق السلام في المنطقة بأكملها.

وعبر السنين، قدم المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصورة خاصة، إسهامات إيجابية وهامة للنهوض بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وكذلك لمسألة الشرق الأوسط بأكملها. وفي الوقت الحاضر، أصبحت إعادة التعمير التامة النطاق لمناطق الحكم الذاتي الفلسطينية مهمة ثقيلة وملحة تواجه الحكومة الفلسطينية في تلك المناطق. وهي تتطلب دعما ومساعدة عاجلين من المجتمع الدولي. ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور فعال في تعبئة مزيد من الدعم الدولي من أجل التنفيذ الناجح لاتفاق اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والنهوض بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية.

دأبت الصين حكومة وشعبا على متابعة التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط عن كثب. وعلى مر السنين، كنا نشعر بقلق عميق إزاء الإخفاق في استرجاع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وكنا نتعاطف مع شعوب المنطقة لسوء حظها ومعاناتها نتيجة للحروب. ويحدونا الأمل الصادق في أن تنتهي الحرب في موعد مبكر، مما يمكن بلدان وشعوب المنطقة من استعادة السلم والمضي على طريق إعادة بناء أوطانها. وكنا نعتقد على الدوام أن إقرار السلم يتماشى والمصالح الأساسية لجميع الشعوب في المنطقة.

إن موقفنا الثابت يتمثل في أن المفاوضات السياسية هي أنجع وسيلة لحل المنازعات بين الدول. ولقد بذلنا جهودا جبارة تحقيقا لهذا الغرض. ونعتقد أن إحلال السلام في الشرق الأوسط ينبغي أن يستند الى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ويسرنا بإخلاص أن نرى تحقيق التقدم بالفعل، ويحدونا وطيد الأمل أن يتحقق مزيد من التقدم.

وستعمل الصين في المستقبل، كما كان عهدها دائما، مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي سعيا للنهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي الوقت ذاته، تعلن الصين عن استعدادها للمشاركة بنشاط في إعادة تعمير مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني. ومنذ إبرام الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني، زودت الحكومة الصينية الجانب الفلسطيني بقرضين دون فوائد وبعدد من العطاءات. وستواصل الصين بذل الجهود ضمن إمكانياتها للمساعدة في الانتعاش الاقتصادي في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

السيد عبد الله (تونس): لقد شهدت مسيرة السلام في الشرق الأوسط منذ انعقاد مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١، تطورات إيجابية هامة، تعكس تطلع الأطراف المعنية الى تحقيق التقدم المطرد في مسيرة السلام. وإن هذه التطورات، التي رحبت بها بلادي في إبانها، لم تكن لتحدث لولا عزيمة وإصرار شعوب المنطقة على المضي الى الأمام، رغم مختلف الصعوبات والعراقيل.

ولا يسعنا، بعد التوقيع على معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، إلا أن نعبر عن أملنا في أن تتدعم عملية السلام في الشرق الأوسط وذلك باستكمال تطبيق إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وتحقيق خطوات أخرى تشمل المسارين السوري واللبناني، من أجل الوصول الى حل شامل وعادل ودائم طبقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د -٣) والقرارات الأممية الأخرى ذات الصلة - تلك القرارات التي تنص على مبادئ أساسية يجب احترامها، تتضمن انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، وكذلك من الجولان العربي السوري ومن جنوب لبنان على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي المقام الأول حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، الى جانب حق اللاجئين في العودة.

وفي هذا الإطار نسجل بارتياح الانسحاب الجزئي للقوات الإسرائيلية من منطقة غزة وأريحا. كما نعبر عن استبشارنا بعودة الرئيس ياسر عرفات الى أرض وطنه وإشرافه المباشر على شؤون الفلسطينيين بعد إنشاء السلطة الفلسطينية، ونأمل أن يجد السند والدعم اللازمين ليتمكن من التغلب على الصعوبات التي يواجهها في هذه المرحلة الانتقالية الحساسة.

وإذ نرحب بتوقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية تهم نقل جملة من المسؤوليات الى السلطات الفلسطينية ودعم العلاقات بين الطرفين، نأمل أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقيات بكامل النزاهة والإخلاص وحسب الجدول الزمني المتفق عليه.

ونعتقد أن هناك إجراءات عاجلة لا بد أن تتخذها اسرائيل لإرساء الثقة بينها وبين السلطة الفلسطينية، ونقصد بذلك إطلاق سراح بقية المعتقلين الفلسطينيين والعدول عن سياسة الاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها القدس والكف عن الإجراءات القمعية بما فيها غلق الحدود الذي يترتب عنه ازدياد التوتر وتفاقم الضائقة الاقتصادية.

إن دور الأمم المتحدة في عملية السلام، وبالخصوص فيما يتعلق بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه كاملة، أكيد ولا بد أن يستمر الى غاية بلوغ الحل النهائي. وفي هذا الإطار تضطلع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمسؤولية بالغة الأهمية، تتمثل في تعبئة الرأي العام والعمل على الصعيد العالمي في سبيل إنجاح مساعي الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. وإننا لننتهز هذه الفرصة لنعبر عن تقديرنا للدور الذي قامت ولا تزال تقوم به هذه اللجنة، شاكرين لها ولرئيسها، السفير سيسي، المجهودات التي ما انفك يبذلانها لدعم الشعب الفلسطيني في استرجاع حقوقه المشروعة.

ونود في هذا السياق أن نشيد بالعمل الجبار الذي تباشره وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فهي تضطلع بمسؤولية لا غنى عنها في هذه المرحلة الإنتقالية التي تتطلب تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين وتأهيل الفلسطينيين للقيام بشؤونهم بأنفسهم بعد انتقال المسؤوليات الى السلطة الفلسطينية. لذا فإن الوكالة تستحق كل الدعم والمساندة المعنوية والمالية لتمكينها من الاستمرار في القيام بمهمتها على أحسن وجه.

ولا بد أن نثمن المجهود المتواصل الذي تبذله إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة، في التعريف بالقضية الفلسطينية وبمساعي السلام في المنطقة، وهو مجهود ينبغي الاستمرار فيه وتوجيهيه بكيفية تستجيب للتطورات الحاصلة.

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وغزة، أمر يثير القلق والإنشغال ويدعو الى اليقظة والإنتباه. ذلك أنه من الضروري أن تتوفر السلطة الفلسطينية على قدرة مالية كافية تمكنها من الإضطلاع بمسؤولياتها تجاه مواطنيها.

ولبلوغ هذه الغاية، وأمام قلة الإمكانيات وانعدام المرافق والتجهيزات الأساسية في هذه المنطقة فإنه يتعين على المجموعة الدولية أن تكثف من مساعدتها الاقتصادية ودعمها المالي لبعث مشاريع تنموية تنهض بالأوضاع الحياتية للمواطنين. ونؤكد في هذا الصدد على ضرورة الوفاء بكافة الوعود المعلن عنها من قبل العديد من الدول المانحة، تلك الوعود التي رافقت كافة مراحل عملية السلام، إذ أن الجانب الاقتصادي لهذه العملية لا يقل أهمية عن جانبها السياسي، بل يعد شرطا أساسيا لتفادي أية انتكاسة في مسارها.

وإننا لنرحب بالمساعي المبذولة لتنظيم ملتقيات ومؤتمرات دولية ذات صبغة اقتصادية ومالية لتقديم المساعدات المالية للشعب الفلسطيني، كما هو الشأن بالنسبة للمؤتمر الذي عقد في واشنطن في غرة تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، وكذلك لإقامة علاقات تعاون جهوية للتنمية، كما حصل في إطار المؤتمر الاقتصادي لتنمية الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي انعقد مؤخرا بالدار البيضاء.

ونؤكد في نفس الإطار على الدور الرئيسي الذي تقوم به المؤسسات المتخصصة وبرامج منظمة الأمم المتحدة التي تستحق كل التشجيع والمساندة لمواصلة عملها الإنمائي النشيط لفائدة الشعب الفلسطيني.

ولا يفوتنا هنا أن نرحب بالإجراء الذي اتخذه الأمين العام بتعيين منسق خاص عهد اليه مهمة تنسيق جميع أشكال المساعدة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تقدمها الأمم المتحدة

للفلسطينيين مما سيزيد من نجاعه وفعالية المساعي المبذولة في هذا الإتجاه.

ولقد عملت تونس على توفير كل المساعدات الممكنة لمنظمة التحرير الفلسطينية عندما استضافتها على ترابها لمدة اثنتي عشرة سنة، وشاركت مشاركة نشيطة في المفاوضات متعددة الأطراف، بل واحتضنت عددا منها كالاجتماع الرابع لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين، واجتماع لجنة التوجيه الذي انعقد ببلادي في الصائفة الفارطة، واجتماع العمل الخاص بمراقبة التسلح والأمن الإقليمي الذي سينعقد في تونس في الاسبوع الثاني من شهر كانون الأول/ ديسمبر القادم، وإن تونس لن تدخر جهدا لمد يد المساعدة، خاصة منها الفنية، لإعانة الشعب الفلسطيني على مجابهة ضروريات التنمية وإعادة البناء لينعم بالحرية والأمن والاستقرار.

إننا نعتقد أن عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط تستند الى تصور شامل يأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي لا مناص من تناولها بطريقة متوازية ومتناسقة، خاصة وأن بلوغ الحل الشامل الذي ننشده جميعا ما زالت تعترضه عدة عراقيل لا بد من مواجهتها بكامل الحكمة والحزم. كما أن مدى وعي كافة الأطراف الدولية بدقة المرحلة الراهنة وإيلائها العناية والدعم الضروريين أمر أساسي لإنجاح عملية السلام.

السيد النعمة (قطر): يطيب لي في بداية كلمتي هذه عن القضية الفلسطينية أن أزجي الشكر الجم الوافر لسعادة الأمين العام لمساعيه الحميدة ولجهوده الدؤوبة من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط بصفة عامة ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه كاملة بصفة خاصة.

كما أنه ليطيب لي أن أزجي الشكر جمه ووافره لسعادة السفير سيسي سفير السنغال، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولأعضاء اللجنة لجهدهم في إعداد تقريرهم الوافي الزاخر بالحقائق، ولجهودهم من أجل ابقاء قضية الشعب الفلسطيني حية الى أن يكتب الله لقضية الشعب الفلسطيني الانتصار النهائي وهي في مرحلة دقيقة من مراحلها، مما يجعلنا مطالبين بأن نعمق في حنايا الشعب الفلسطيني، وقد بدأ مرحلته الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني، الآمال الانسانية المنشودة والتفاؤل الراني لاسترجاع ذلك الشعب المناضل لكامل حقوقه الوطنية الأساسية، وفي مقدمتها ذلك الحق الشرعي في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة على ترابه الفلسطيني العزيز.

منذ أن ناقشت الجمعية العامة القضية الفلسطينية في دورتها السابقة شهدت هذه القضية تطورات تبعث على الأمل والتفاؤل. بيد أنه تفاؤل مشوب بالحذر لوقوع بعض الأحداث المؤلمة التي أثرت على اشراقة تلكم الآمال في قلوب الشعب الفلسطيني. وأراني لا على خطل إذا قلت إن أهم هذه التطورات التي تبعث على الأمل اضطلاع السلطة التنفيذية الفلسطينية بمسؤوليات الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا في الضفة الغربية، وتواصل المحادثات بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل لتوسيع نطاق الحكم الذاتي ليشمل بقية الضفة الغربية، ونقل المسؤوليات في مجالي التعليم والصحة وغيرهما من مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ليتولاها أبناء فلسطين القادرون على المساهمة في بناء المسيرة التنموية في جزء من وطنهم المسترد.

وغني عن البيان أن وقوع عمليات العنف الهادفة الى تفويض عملية السلام من أساسها جعل اسرائيل تتباطأ في تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق اعلان المبادئ واتفاق القاهرة.

كما أن التواني من قبل المجتمع الدولي في تقديم المعونات المرتجاة في بناء المؤسسات والهياكل الأساسية للاقتصاد الوطني الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة، يقف عائقا أمام ما هو مأمول ومنشود في إتمام مسيرة البناء الوطني الفلسطيني.

إنه ليس بخاف على ذي خلد أن الاحتلال الاسرائيلي الذي ألقى بأرزائه الثقيلة على الشعب الفلسطيني، وأضفى عليه من مشاكل التمزيق والتشريد بما هو واضح ومعلوم، بالإضافة الى ما قام به في المعالم الوطنية من محو وتبديد مستعينا على

ذلك باتخاذ كل الإجراءات التعسفية ومنتهكا شرائع الاتفاقات الدولية ومبادئ حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة، مما خلف أعباء شديدة في أنماط العيش وأشكاله في المجتمع الفلسطيني.

إن وفد بلادي ليقدر كل التقدير ذلك الجهد الذي قامت وتقوم به الأمم المتحدة تجاه قضية شعب فلسطين. فإليها يرجع ذلك الفضل في جعل القضية الفلسطينية بندا ثابتا على جدول أعمال جمعيتها العامة دورة إثر دورة منذ نشأة المنظمة، وبفضل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي كان في مقدمة اهتماماتها توعية العالم بأبعاد قضية الشعب الفلسطيني، وخصصت يوما كل عام من أجل التضامن العالمي مع الشعب الفسلطيني، وهذا ما لم يحدث لشعب آخر من الشعوب التي ناصرتها الأمم المتحدة مما يؤكد خصوصية القضية الفلسطينية وعدالتها، وبفضل برنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين الذي تضطلع به ادارة شؤون الإعلام ذلك الذي رفع من مستوى وعي المجتمع الدولي فيما يتعلق بتعقيدات القضية الفلسطينية والوضع في الشرق الأوسط بصفة عامة.

إنه لمن الحري التأكيد على أن ثمة حقيقة جوهرية هي أن إعلان المبادئ جاء ثمرة كفاح الشعب الفلسطيني الطويل، والدعم العربي، والتضامن العالمي، مما استدعى بعض الاستجابة من اسرائيل التي نرجو أن تتفهم كل التفهم متطلبات هذه المرحلة الدقيقة التي تستلزم إزالة العراقيل وعدم اللجوء الى الأعذار للتهرب من تنفيذ الالتزامات بموجب إعلان المبادئ الذي وقعت عليه. فما عمليات العنف التي ترد عليها اسرائيل بإجراءات تعسفية إلا عامل من تلك العوامل التي تزيد الأوضاع في الأراضي الفلسطينية تدهورا وصعوبة؛ بالإضافة الى ما تقوم به اسرائيل من الاستمرار في توسيع عمليات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى الوجه الأخص في منطقة القدس الشريف التي تعتبر من المسائل التي تدعو الى القلق وتهدد مسيرة السلام.

ولا شك أن من بين أسباب تفاقم الحالة في قطاع غزة بوجه خاص ما يشعر به قاطنوه من إحباط بعد انتعاش الآمال بتحسن أحوالهم المعيشية.

وإننا لنرجو أن يكون هذا حافزا للمجتمع الدولي في أن يسدي المساعدة المتوخاة للسلطة التنفيذية في سبيل إعادة بناء الهياكل الأساسية اللازمة تعزيزا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة، والعمل على تحقيق تحسن ملموس في أحوال العيش وأنماطه للشعب الفلسطيني، خصوصا في قطاع غزة الذي تعاني فيه جماهيره الغفيرة من وطأة العيش وأعباء الحياة المريرة.

إن بناء الدولة الفلسطينية وإرساء قواعد مؤسساتها الوطنية ليتطلب توافر الجهود الدولية المجتمعة للمساعدة على بناء كل ذلك. ونحن نتوقع أن تقوم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهي الوكالات التي تضطلع منذ وقت طويل بعمليات في الأراضي المحتلة، أن تقوم بتنفيذ المشروعات التي أوصى بها فريق العمل الرفيع المستوى الذي أنشأه سعادة الأمين العام عقب إعلان المبادئ لاستبانة مشاريع وأنشطة جديدة ممكنة التنفيذ.

ولتحقيق كل ما هو منشود ومرتجى، فإننا نناشد جميع فصائل الشعب الفلسطيني الالتزام بالوحدة الوطنية والالتفاف حول ما حققته من إنجازات. كما نهيب بحكومة اسرائيل أن تبرهن على إيمانها الحقيقي بالسلام، وتمسكها بأركانه وذلك بالتعجيل في تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق إعلان المبادئ، واتفاق القاهرة، والاتفاقات اللاحقة بها، وفي مقدمتها إعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في قطاع غزة والضفة الغربية لاستكمال بناء المؤسسات الوطنية التي ستكون نواة للدولة الفلسطينية المستقلة. وأن تعمل على إيقاف المستوطنات وأن تواصل محادثاتها مع منظمة التحرير حول المسائل المعلقة بنية طيبة، وأن ترفع الحصار الذي فرضته على قطاع غزة والضفة الغربية لأنها بهذا الإجراء تعاقب شعبا بأسرة لجرم أو لذنب لم يرتكبه، شعبا ثقلت عليه أوزار ما جناه الجانون في الحرم الابراهيمي في الخليل.

إن وفد بلادي إذ يزجي في هذا اليوم المتميز باحتفاء منظمتنا بإنجازات عامنا هذا في

التضامن مع الشعب الفلسطيني، ذلك التضامن الذي حشدت له اللجنة الخاصة المعنية بالحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفسلطيني كامل طاقاتها ووافر جهودها المشكورة، مما أدى الى إبراز ذلك المد التضامني العارم من قافلة شعوب هذه المنظمة الدولية التي تغذ في سيرها صعدا لنصرة قضية ذلك الشعب المناضل الصامد الدائب الطامح لبناء دولته المستقلة المحبة للعدل والخير والسلام كغيرها من أعضاء هذه المنظمة الدولية.

إن وفد بلادي ليود في هذه المناسبة العالمية أن يؤكد من جديد تأييد دولة قطر حكومة وشعبا، لحقوق شعب فلسطين في بناء ما يرتجيه من حمى عزيز، ودولة مستقلة تنطلق منها طاقاته الإنسانية المبدعة التي ستسهم بنصيب وافر في الكيان الحضاري العربي والإنساني الزاهر في الشرق الأوسط. كما نؤكد من جديد عزمنا على الاستمرار في دعم كل الجهود المخلصة والدؤوبة التي تبذلها منظمتنا الدولية، لتكريس كل ما من شأنه اثبات حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والمساهمة المخلصة التي تخفف معاناة ذلك الشعب الفلسطيني المناضل في الداخل والخارج، والجدير باهتمام وتأييد شعوب الدنيا المحبة للخير والسلام والمؤمنة بالمثل العليا والرانية لبناء عالم تسوده قوانين العدل والإنصاف. ومن هذا المنطلق تسعى دولة قطر في تأكيد إرادتها في الاستمرار بمساندة جهود السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط، التزاما منها بمبادئ الشرعية الدولية، وتعلقا منها بها، ووقوفها الثابت الى جانب قضايا الحق والعدل، دائبة في سعيها للعمل بإخلاص وقناعة في دعم ومساندة السلطة الوطنية الناشئة في فلسطين المستقلة.

ومن أجل استكمال واسترجاع جميع حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والتاريخية وفي مقدمتها حقه الشرعي الثابت في بناء دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحقه في جمع شتاته في الأرجاء وذلك بإقرار حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض طبقا للقرارات الدولية ذات الصلة.

لا نبالغ إذا قلنا أنه يتوقف على نجاح السلطة التنفيذية في تجربة الحكم الذاتي الفلسطيني مستقبل عملية السلام لا بالنسبة للفلسطينيين فحسب، بل بالنسبة لمسيرة السلام في الشرق الأوسط. فالمشكلة الفلسطينية هي جوهر النزاع العربي الاسرائيلي. وهذا من شأنه أن يُحمل اسرائيل والمجتمع الدولي، وخاصة الدولتين الراعيتين لعملية السلام، والأمم المتحدة ووكالاتها مسؤولية خاصة. فعلى اسرائيل أن تنفذ كافة التزاماتها بموجب اتفاق إعلان المبادئ واتفاق القاهرة والاتفاقات اللاحقة لها، وعلى الدولتين الراعيتين، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مواصلة مساعيها الحميدة لاستكمال عملية السلام في فلسطين، وعلى الأمم المتحدة مواصلة جهودها الى أن يتحقق للشعب الفلسطيني أمله المنشود في قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن وفد دولة قطر ليؤكد من جديد أن تحقيق ما هو منشود من سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا من خلال تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام بالاستناد الى أسس الشرعية الدولية الممثلة في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وهي القرارات التي تنص على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها منطقة الجولان السورية والقدس الشريف وجنوب لبنان. وبذلك يتحقق ما نصبو اليه من سلام عادل وشامل يعم جميع منطقة الشرق الأوسط المتطلع بعد كل تلك المعاناة الطويلة والصراع المرير الى الاستقرار والأمن والازدهار والنماء.

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طوال ٤٩ عاما تصدرت القضية الفلسطينية جدول أعمال الأمم المتحدة على نحو بارز. واليوم نواصل المداولة - إذ نقوم بتقييم التطورات - ولاسيما عملية السلام - التي جرت عقب التوقيع التاريخي على إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في ١٣ أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وتلا الإعلان في شهر أيار/مايو من هذا العام إبرام اتفاق يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا.

ففي البيان الذي ألقاه وفد ماليزيا أثناء مناقشة هذا الموضوع في الدورة الثامنة والأربعين، أعرب عن التقدير والثناء على:

"شجاعة ياسر عرفات واسحق رابين في تولي القيادة لتحقيق اتخاذ ذلك القرار التاريخي". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٦٥، ص ١٩)

إن التطورات الأخيرة يجب أن تستخدم لتحقيق تقدم في السعي الطويل لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للصراع العربي - الاسرائيلي، حيث مازالت قضية فلسطين تمثل جوهر هذا الصراع.

إن عملية السلام التي يشترك فيها الزعماء الفلسطينيون والاسرائيليون على حد سواء يجب أن تبلور الثقة المتبادلة التي تيسر في نهاية المطاف حل المسألة الفلسطينية. إن شعب وحكومة ماليزيا على قناعة بأن الحل النهائي يجب أن يضمن ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي إقامة وطن، والأمن لجميع الدول، بما فيها اسرائيل. والحل النهائي يجب أن يكون متمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة - وبخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إننا نسلم بأن بعض التطورات الإيجابية قد تحقق، إلا أن الحالة على الأرض مازالت غير مرضية. وإن وفد بلادي يشعر بانزعاج شديد إزاء الملاحظة التالية الواردة في تقرير الأمين العام والتي تنص على أنه:

"كانت هناك حالات تأخر في تنفيذ إعلان المبادئ، وفي بعض الحالات أيضا لم يمتثل لأحكام الاتفاق المتوصل اليه".(A/49/636، الفقرة ٤)

إن أية محاولة متعمدة لإعاقة تنفيذ اتفاق السلام في الإطار الزمني المتفق عليه ستكون غير مرغوب فيها بالتأكيد وقد تضر بعملية السلام نفسها. ففي أعقاب سنوات من المفاوضات الشاقة الطويلة، لا يسع الأمم المتحدة أن تتساهل إزاء أية خطوة تراجعية ويجب أن تصر على عدم المساس بجميع جوانب الاتفاق والتقيد به من جميع الأطراف.

فإذا كان لعملية السلام أن تستمر، فيجب مساعدة القيادة الفلسطينية بزعامة عرفات وتقويتها وذلك من أجل ضمان الامتثال التام وفي الوقت المناسب بتنفيذ جميع الأحكام الواردة في إعلان المبادئ والاتفاق. وأي إبطاء يمكن أن يترك آثاره على القيادة التي تضطلع بدور حاسم في تقدم عملية السلام. ولا يمكن السماح لأي تطرف من أي جانب بأن يحطم العملية أو يقوض الزعامة.

لقد أكد وفد فلسطين في بيانه حول البند ٣٧ (ب) من جدول الأعمال خلال الجلسة العامة الثامنة والستين المعقودة يوم الجمعة من الأسبوع الماضي على:

"أنه لن يمكن تعزيز وتأمين هذا السلم إلا عندما يبدأ أهالي المنطقة في الشعور بأن حياتهم اليومية قد تغيرت على نحو ملموس للأفضل" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٦٨، ص ٥)

فالاحتياجات الأساسية، مثل الماء والكهرباء والغذاء والمأوى والصحة والتعليم، يجب معالجتها بصورة كافية. وهناك أيضا حاجة ماسة الى توفير فرص العمالة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة بأنه

"سيكون من الضروري ... تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة والعمل بأسرع ما يمكن، على تحقيق تحسينات ملموسة في أحوال معيشة الفلسطينيين، وخصوصا في قطاع غزة، حيث الاحتياجات على أشدها". (A/49/1، الفقرة ٥٨١)

ويعبر هذان القولان عن الحقيقة الراسخة التي إن لم يعترف بها ستؤدي الى نهاية اتفاق السلم.

إن وفد بلادي يعترف بأن المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تنمية وتعمير قطاع غزة وأريحا لها أهمية حاسمة بالنسبة للحكم الذاتي الفلسطيني وإحراز تقدم في عملية السلم. ومن

الأهمية بالمثل ألا تفرض اسرائيل صعوبات على الفلسطينيين بإغلاق الحدود، مما يمنعهم من كسب معيشتهم. ولا بد من إزالة نقاط تضييق الخناق المفروضة على الإدارة الفلسطينية وعلى رفاهية الشعب الفلسطيني اذا أريد للسلم الحقيقي أن يسود.

ولا بد للمجتمع الدولي، بما في ذلك اسرائيل، المساعدة على تهيئة وضع يسهل التعبير الكامل عن حريات الشعب الفلسطيني الذي ظل محروما في شتاته. ويجب علينا أن نعترف بأننا مشتركون جماعيا في عملية الانتقال صوب ولادة أمة. وعلينا ألا نخدع أنفسنا: فالسلم لن يسود أو يدوم بدون وطن فلسطيني.

إن دور الأمم المتحدة في ميدان التنمية والتعمير في الأراضي المحتلة دور حيوي أيضا لدعم تنفيذ اتفاق السلم والنهوض بالسلم في المنطقة كلها. وفي هذا الصدد، يحيط وفد بلادي علما من تقرير الأمين العام بأن الأمم المتحدة وسعت بدرجة كبيرة برامجها للمساعدة الاقتصادية والاجتماعية والمساعدة الأخرى المقدمة للأراضي المحتلة.

وبينما نرحب بمختلف البرامج والأنشطة التي قام بها المجتمع الدولي في الأراضي المحتلة، فإن وفد بلادي يزعجه أن يعلم بالعقبة الأكثر صعوبة وخطورة للتنمية: الافتقار الى التمويل اللازم. فحتى الآن لم يقدم سوى ٢٥ في المائة من مجموع التعهدات البالغة ٦٧٠ مليون دولار. ومن الواضح أنه ينبغي للمتبرعين أن يكونوا أكثر إقداما على توفير الموارد المالية الكافية وفي حينها.

وستواصل حكومة ماليزيا تقديم كل ما تستطيع تقديمه من مساعدة للفلسطينيين في سعيهم الى تقرير المصير وتلبية تطلعاتهم في إقامة دولتهم المستقلة. وهذا يتفق مع تأييدنا الراسخ لكفاح الشعب الفلسطيني. وقد قلنا دائما ان الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة تجاه الشعب الفلسطيني الى أن يتم تحقيق هذه الأهداف.

وماليزيا، من جانبها، أسهمت إسهاما متواضعا بمبلغ ٥ ملايين دولار للسلطة الوطنية الفلسطينية لمساعدتها في جهودها المبذولة للتعمير والتنمية في قطاع غزة والضفة الغربية. وتقدم ماليزيا أيضا دورات للفلسطينيين في إطار برنامج التعاون التقني الماليزي. وان أحد موظفينا المختصين بالتعليم معار حاليا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لمساعدتها في وضع نظام تعليمي فلسطيني.

لقد كان يوم أمس يوما خاصا نظرا لاحتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن هذه المناسبة الهامة ينبغي أن تكون تذكرة للمجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني. واسمحوا لي أن أعرب عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني وقيادته بتجديد التزامنا بتقديم الدعم اللازم له في جهوده من أجل بناء أرضه ومجتمعه.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): لقد دأبت الأمم المتحدة على أن تكرس يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق، الذي ما برحت قضيته العادلة مدرجة على جدول الأعمال منذ خمسة عقود تقريبا، وهي قضية تتعلق بمصير شعب تعرض لأكبر اضطهاد عرفه العصر الحديث، وباستقرار منطقة حساسة من العالم شهدت عدة حروب واحتلال ومآس وممارسات عدوانية.

لقد اتخذت الأمم المتحدة قرارات عدة بشأن قضية فلسطين كان من شأنها، لو وضعت موضع التنفيذ، أن تساهم في رفع الغبن الذي لحق بالشعب الفلسطيني وبناء السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

وبهذه المناسبة وجه السيد وزير خارجية بلادي رسالة صباح أمس الى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، جدد فيها دعم سوريا الثابت للشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله العادل من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير أسوة بالشعوب الأخرى. وأكد على أن سوريا، التي ارتبط تاريخها بالدفاع عن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، ما زالت وفية لمبادئها، وستواصل العمل من أجل إقامة السلام العادل والشامل على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، بما يكفل

انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، ويضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة، لأن السلام الحقيقي لا يمكن أن يشاد على أرض محتلة ولا على حقوق مغتصبة.

إن التقرير الصادر عن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/49/511) الذي يغطي الفترة من ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ الى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، يعطي صورة قاتمة لم تتغير عن حالة حقوق الإنسان المتردية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، حيث يشير التقرير الى أن العامل الرئيسي للتوتر وعدم الاستقرار في الأراضي المحتلة يتمثل في استمرار وجود المستوطنات الاسرائيلية، وهو ما يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة. كما يشير التقرير الى سياسة مصادرة الأراضي التي أفادت التقارير بأنها تكثفت بصورة كبيرة منذ التوقيع على إعلان المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويوضح التقرير أن السلوك العدواني العنيف للمستوطنين الذين جرى تسليحهم بشكل منظم أصبح المصدر الرئيسي للتوتر. وأبرز مثال على عنف المستوطنين هو المجزرة التي ارتكبت للمصلين الفلسطينيين في الحرم الابراهيمي يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. وأضاف التقرير ان الاضطرابات المتفرقة ووجهت بتدابير قمعية صارمة ضد السكان المدنيين. وواصلت قوات الاحتلال تنفيذ تدابير العقاب الجماعي، مثل حظر التجول والإغلاق لفترات طويلة، مما أضر بالحالة الاقتصادية والاجتماعية المزعزعة. كما أكد التقرير على استمرار ممارسات التعذيب وإساءة المعاملة أثناء الاستجواب في مراكز الاحتجاز الاسرائيلية. ورأى التقرير أنه ما لم يحرز تقدم واضح فيما يتعلق بتمتع جميع سكان الأراضي المحتلة بحقوق الإنسان، فهناك خطر حقيقي في أن يحل اليأس والقنوط محل تأييد عملية السلم مع جميع العواقب الناشئة عن ذلك.

إن إصرار اسرائيل على التمسك بالقدس عاصمة أبدية لها لا يغير من حقيقة أن القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، وتنطبق عليها قرارات الشرعية الدولية.

لقد قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الآونة الأخيرة باتخاذ تدابير معينة مؤداها تقسيم الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بدعاوى الأمن. وحقيقة الأمر أن تلك التدابير ترمي الى إقامة وضع غير شرعي جديد بحكم القوة والى تأسيس حقوق اسرائيلية فيما يتعلق بالحرم الابراهيمي، بالإضافة الى إضفاء الشرعية على وجود المستوطنين في مدينة الخليل.

وقد قامت المجموعة العربية ببيان موقفها من هذه التدابير الاسرائيلية في رسالة عممت باسم المجموعة العربية بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (A/49/672).

لقد انصب الجهد الاسرائيلي في عملية السلام على محاولة الخروج منها بتسوية أو جملة حلول جزئية ثبت الآن أنها غير صالحة لأن تكون قاعدة لإنجاز السلام الحقيقي القابل للحياة والاستمرار.

فبعد ثلاثة أعوام على انطلاقة مؤتمر مدريد تمكنت اسرائيل خلالها من استفراد بعض الأطراف العربية وعقد الصفقات المنفردة التي ظاهرها السلام وجوهرها تكريس الاحتلال. ويعلم الجميع أن هذه الاتفاقات جاءت دون طموحات العرب وأمانيهم بمراحل وقضت على مفهوم الحل الشامل. وإن ما تشيعه اسرائيل من أجواء متفائلة حول الشوط الكبير الذي قطعته عملية السلام لا صحة له إلا من وجهة نظرها، لأن ما تحقق من اتفاقات حتى الآن يخدم فقط مصالح اسرائيل التي تقوم بحملة كبيرة لإيهام الرأي العام العالمي بأن الصراع في الشرق الأوسط قد انتهى وأن السلام قد عاد الى المنطقة.

إن مشكلة الاتفاقات الجزئية التي تسعى اسرائيل الى تحقيقها بسياسة الاستفراد لا تبقي على الاحتلال فحسب، بل أيضا تزيد الأوضاع تعقيدا وتشابكا في المنطقة، وتبقي بالتالي على مسببات الصراع وجوهره، وهذا

ما يتناقض جذريا مع السلام وأسسه، ويتناقض مع الأهداف التي من أجلها دارت عملية السلام واستمرت، وفي مقدمة هذه الأهداف إنهاء الاحتلال تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

لقد تبين لكل المهتمين بنجاح عملية السلام أن بعض الأطراف العربية، بموافقتها على الحلول الجزئية والتسويات المرحلية، أضعفت مواقفها وأحدثت شرخا خطيرا في الجبهة العربية التفاوضية التي قامت على التنسيق والتشاور والتمسك بالثوابت وبالأهداف المتفق عليها للوصول الى السلام المنشود والحل العادل والشامل.

إن أي اتفاق يمكن التوصل اليه، عبر الاستفراد، لن يكون في مستوى قرارات الشرعية الدولية من الشمول والعدل. وبذلك فإن الحل المنفرد يعني التنازل عن الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة كلها، والتخلي عن المبادئ التي استندت اليها المسيرة السلمية الحالية، إضافة الى حقيقة أن الحل المنفرد ينهي أيضا إمكانية حصول الأطراف العربية على ضمانات دولية لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه مع اسرائيل.

إن الحل المنفرد لا يمكن على الاطلاق أن يحقق السلام العادل والدائم، إذ يستحيل أن يسود السلام جزءا من المنطقة في الوقت الذي ترزح فيه أجزاء أخرى تحت الاحتلال الاسرائيلي، ويصعب على أي طرف عربي التمتع بالسلام ما دامت هناك قطاعات كبيرة من الأمة العربية تعاني القمع الاسرائيلي.

والغريب أن الذين تسابقوا الى تحقيق السلام الاسرائيلي لا يزالون يتحدثون عن الموقف العربي وعن التنسيق ووحدة الصف والتفاهم وعن كل ما هنالك من شعارات استنفدت أغراضها لأنها لم تقم على إيمان حقيقي. ولو صان البعض التنسيق العربي في الأمس لما اختلف جانبان عربيان اليوم على رعاية ما هو حتى الآن في قبضة اسرائيل.

إن سوريا، في سعيها للسلام العادل والشامل، تريد العمل جهارا وفق القواعد التي عقد بموجبها مؤتمر مدريد، وهي في كل الظروف والأحوال لم تساوم على أي حق من حقوق العرب المشروعة، ولم يستطيع أحد جرها الى العمل في الخفاء ولا الى حجب الحقائق عن شعبها.

وعلى هذا فإننا نرى أن نعيد التأكيد على أن سوريا تريد حلا شاملا حقيقيا يعيد الأرض لأصحابها ويحفظ للعرب كرامتهم. أما الحلول الجزئية والمنفردة التي تسعى إسرائيل إلى تعميمها فستبقى مرفوضة من قبلنا ويستحيل التعامل معها، لأن الحلول التي تطرحها إسرائيل هي مجرد التفاف على قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، وبالتالي نسف لصيغة المبادرة الأمريكية التي قامت على أساسها عملية السلام.

إن سوريا أدت واجبها كاملا حيال عملية السلام، وهي مستعدة للسلام العادل والشامل اليوم وغدا كما كانت مستعدة بالأمس. ويبقى على إسرائيل أن تقوم بما يترتب عليها، كما أن على الولايات المتحدة أيضا، باعتبارها راعية عملية السلام الفعلية، أن تقوم بواجبها حيال مبادرتها. فإذا كانت غير راغبة باتخاذ قرارات بدلا من الأطراف المعنية، فإنها على الأقل مطالبة بموقف مؤيد لمبادرتها وأسسها التي توافقت مع الأطراف عليها. ولقد اعترف الرئيس كلينتون أكثر من مرة، ومنها تصريحاته في قمة دمشق، بضرورة السلام الشامل في المنطقة وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهذا يرتب على إدارة الرئيس كلينتون الالتزام بالعمل لدفع إسرائيل إلى التجاوب مع متطلبات السلام وقرارات الشرعية الدولية وفق أسس مبادرتها.

إن السلام هو السلام، ولا يحتمل الكثير من التفسيرات ما دام منصوصا عليه بدقة في قرارات الأمم المتحدة وفي تعهدات الإدارة الأمريكية. فخطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ هي خطوط مفهومنا للسلام الشامل، وهي الخطوط التي تشمل جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها جنوب لبنان والجولان.

إن الانسحاب الكامل تتبعه ثمرات السلام ومتطلباته، وحين يرفض المسؤولون الإسرائيليون قبول هذا المبدأ ويطالبون بمطالب قبل الانسحاب،

ويعلمون أن أحدا في سوريا لا يمكن أن يقبل بها، فإنهم بذلك يتعمدون أن يضعوا الحصان قبل العربة، الأمر الذي أوقف عربة السلام وجمد عملية السلام ومحادثاتها. فهم وحدهم يتحملون مسؤولية وصول عملية السلام إلى هذه الحالة من التوقف والجمود، وتأجيل جولات المباحثات الثنائية في واشنطن. فسوريا كانت وما زالت مع دفع عملية السلام وتحريكها وستبقى تتعاون مع أي جهد في هذا المجال وفقا للأسس والمبادئ المتفق عليها في مبادرة السلام وقرارات الشرعية الدولية. إن سوريا لم يكن لها شرط على عملية السلام سوى أن تكون وسيلة، ووسيلة فقط، لبلوغ السلام المشرف. كما لم يكن لها شرط على السلام سوى أن يكون مستندا إلى أساس واضح هو عودة الأرض والحقوق العربية بالكامل.

تؤكد كل الدلائل أن إسرائيل ما زالت بعيدة عن جوهر العملية السلمية، وحاولت منذ مؤتمر مدريد حتى الآن حصر المفاوضات السلمية في مسائل ثانوية وإجرائية، مما أدى إلى أن تراوح هذه العملية في مكانها، وإلى أن تتعرض إلى الجمود الذي هي فيه الآن. فلو كانت إسرائيل جادة في صنع السلام، كما تدعي، لبادرت ومنذ الجولة الأولى لمباحثات واشنطن إلى إعلان التزامها واستعدادها للانسحاب من الجولان وجنوب لبنان وبقية الأراضي العربية المحتلة، ولتجاوبت بالكامل مع مقومات العملية السلمية. وفي كل جولة من مباحثات واشنطن، أو مع كل جولة لمبعوث أو مسؤول أمريكي أو دولي، كانت الكرة دائما في المرمى الإسرائيلي كما هي الآن. ومن الضروري لكسر الجمود في العملية السلمية أن تكف إسرائيل عن ادعاءاتها بتحميل الآخرين، وبشكل خاص سوريا، مسؤولية تعثر مسيرة السلام. ومن الضروري أيضا أن تتخلى إسرائيل عن أوهامها وسياستها المعرقلة والمتعنتة، لأن الطريق إلى السلام العادل والشامل والدائم يكون بإنهاء الاحتلال، وهو ما ينبغي على إسرائيل أن تقوم به أولا وقبل كل شيء.

لقد قدمت سوريا مئات الألوف من الضحايا والشهداء، لا حبا بالحرب ولا هواية بالقتال، بل دفاعا عن حقوقها وكرامتها وذودا عن أراضيها، ولهذا تتطلع سوريا اليوم إلى نقل المنطقة من حالة الحرب إلى حالة السلام الذي يعيد لكل ذي حق حقه وينهي الاحتلال ويحقن دماء الأبرياء ويصون كرامة الإنسان سلام يعم أرجاء المنطقة ويمكن العرب والإسرائيليين من العيش في أمن واستقرار ورخاء.

السيد لعمامرة (الجزائر): اسمحوا لي في البداية، أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من الأمين العام ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على تقريريهما اللذين يحملان معلومات مفيدة وقيمة حول التطورات الأخيرة التي سجلتها القضية الفلسطينية، وكذا حول الآفاق المستقبلية لهذه القضية التي ارتبط تاريخها ومصيرها ارتباطا جوهريا بتاريخ منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها.

لقد رحبت الجزائر بخاطبي الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وما تلا ذلك من توقيع ممثلي الجانبين على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، على اعتبار أن ذلك يشكل خطوة أولى نحو تحقيق سلام شامل وعادل ودائم وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ولقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

وفيما ترحب الجزائر بالتطورات الإيجابية التي أعقبت الاتفاق المبرم في القاهرة يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، فإننا نرى أن الأوضاع على أرض الواقع لا تزال تثير بالغ القلق من جراء التأخير في تنفيذ هذه الاتفاقات، كما يدل على ذلك استمرار أنشطة الاستيطان في الأراضي المحتلة، وخاصة حول القدس الشريف، وأعمال العنف غير المشروعة من جانب المستوطنين الإسرائيليين.

إن الإجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال من حين إلى آخر كإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أجل غير مسمى، وإبقاء عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين دون مورد رزق، من شأنها أن تؤدي إلى وضع السلطة الوطنية الفلسطينية في موقف حرج، وأن تعكر الأجواء في الوقت الذي تتفاقم فيه المعاناة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. فالبؤس الاقتصادي الناتج عن أكثر من ٢٧ سنة من الاحتلال لم يتغير، والسياسات القمعية متواصلة، كما لم تتوقف

مصادرة الأراضي الفلسطينية بالقوة لصالح المستوطنات.

أما الوعود المتعلقة بتحسين الأحوال المعيشية في الأراضي المحتلة، فهي تصطدم بالواقع المر المتمثل في مماطلة الجهات والدول التي تعهدت بتقديم المساعدات للفلسطينيين بعد توقيع اتفاق المبادئ، الأمر الذي يؤثر سلبا على المناخ السياسي والنفسي العام ويضر بالمساعي الفلسطينية الرامية إلى إنجاز أهداف المرحلة الانتقالية.

من البديهي القول إنه إذا أريد النجاح الفعال لإعلان المبادئ المبرم بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل وما تبعه من اتفاقات، لا بد من تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا الإطار، تجد المجموعة الدولية نفسها مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى تكثيف الدعم والمساندة للسلطة الوطنية الفلسطينية في غزة.

ونريد هنا أن ننوه بالجهود الكبيرة التي تقوم بها مؤسسات ووكالات منظمة الأمم المتحدة في توفير المساعدة الاقتصادية والتقنية للشعب الفلسطيني.

ولا يفوتني هنا كذلك أن أشير إلى الإجراءات التي اتخذها في هذا الصدد السيد بطرس غالي، ولا سيما تعيين منسق خاص في الأراضي المحتلة ليعمل بوصفه محورا للتنسيق بين جميع أنشطة وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان.

نعيد التأكيد مرة أخرى على دوام مسؤولية منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى أن يتم حلها من كافة جوانبها، باعتبار الأمم المتحدة أنسب هيئة بإمكانها ضمان إحلال سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط. ونعتقد أن على الأمم المتحدة أن تسهم إسهاما أساسيا في إقامة السلام في منطقة الشرق الأوسط، ونؤكد على مشاركتها في عملية السلام ومساعدتها على إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية.

ورغم أن حل المسائل المتصلة بالقدس الشريف والمستوطنات وحق العودة ومسألة السيادة قد أرجئ إلى المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي، نرى أن أهمية تلك المسائل وركائز الموقف الدولي إزاءها تستحق تأكيدا واضحا وثابتا من جانب الأمم المتحدة أثناء هذه الدورة. كما تتطلب أوضاع الأماكن المقدسة في القدس الشريف وفي الخليل على الخصوص اهتماما عاجلا ومركزا من جانب المجموعة الدولية نظرا لأهمية الموضوع وحساسيته.

جاء إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي الذي تم التوقيع عليه في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ومعاهدة الصلح الأردني ـ الإسرائيلي المبرمة في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر المنصرم ليمثلا نقطة تحول جوهرية في منطقة الشرق الأوسط.

وإذا كان هذان الاتفاقان يعكسان رغبة في تحقيق ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان أن يحدث تقدم حاسم في المسارين السوري ـ الإسرائيلي واللبناني ـ الإسرائيلي في أقرب الآجال.

ونؤكد هنا دعم الجزائر ومساندتها لمطلب سوريا العادل وحقها في استعادة كامل الجولان المحتل استنادا إلى أسس عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية. كما نجدد نفس الدعم والمساندة لجهود الحكومة اللبنانية في بسط سيادتها وسلطتها على كامل التراب اللبناني من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي اللبنانية إلى الحدود المعترف بها دوليا.

إن منطقة الشرق الأوسط عانت الكثير واستنزفت طاقاتها البشرية والمادية، وآن لها أن تنعم بالسلام والاستقرار وأن توجه كافة مواردها نحو تحقيق التنمية الشاملة التي تقوم دعائمها من خلال السلام الشامل والعادل الذي يرتكز بدوره على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، أي قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام.

إننا على قناعة تامة بأن التقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط يأتي من خلال تعزيز إجراءات بناء الثقة وتحقيق الأمن المتوازن ونزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة، إضافة بطبيعة الحال إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته على أرضه، واسترجاع كافة الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشريف.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يلاحظ وفد أوكرانيا مع الارتياح التقدم الذي أحرز مؤخرا في إطار تسوية مشكلة الشرق الأوسط، والذي يحيي الأمل في إمكان إقامة سلم واستقرار دائمين في المنطقة بعد عقود من الأعمال العدائية والحروب.

وتعلق أوكرانيا دائما أهمية كبرى على الجهود الدولية التي تستهدف التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة لنزاع الشرق الأوسط عملا بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وهي تؤيد إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفقا للمعايير المسلم بها عالميا ولمبادئ القانون الدولي.

ورحبت أوكرانيا بكل السبل في بياناتها بتوقيع إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وتوقيع الاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا الذي تم في القاهرة في أيار/مايو ١٩٩٤. وقد أدى هذان الاتفاقان إلى خفض التوتر في المنطقة وفتح الطريق المؤدي إلى إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني، مما يدلل على صواب السبيل الذي اختارته الأطراف المعنية. كما كان التقدم المحرز في المفاوضات بين إسرائيل والأردن، التي تكللت بإبرام إعلان واشنطن وتوقيع معاهدة سلم بين البلدين خطوة أخرى صوب التسوية الشاملة في الشرق الأوسط. وقد أعربت أوكرانيا عن تأييدها لهذه الخطوة من خلال البيان ذي الصلة الذي أصدرته وزارة خارجيتها. ونرى أن من المهم أن تشترك الأطراف الأخرى، خصوصا سوريا ولبنان، في مفاوضات أخرى في إطار عملية السلم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونغولو (ملاوي).

إن مبادرات صنع السلم الأخيرة، فضلا عن الوثائق الموقعة، لا يزال يتعين تنفيذها. والسلم في الشرق الأوسط أقرب منالا من أي وقت مضى على الرغم من جميع العراقيل التي يضعها أولئك الذين يدافعون عن التطرف ويعملون على زعزعة الحالة. وأوكرانيا تدين أي مظهر من مظاهر التطرف والإرهاب السياسيين، وتدعو جميع الأطراف المعنية الى ممارسة ضبط النفس واظهار الاستعداد للتسوية، والى الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يقوض الحوار الجاري. هذا أمر ضروري ضرورة مطلقة لزيادة الثقة والتعاون.

إن أوكرانيا مهتمة بالسلم في الشرق الأوسط وبتطوير حسن الجيرة، والعلاقات المتكافئة بين جميع بلدان المنطقة، وهي على استعداد لقيامها، بأي طريقة ممكنة، بتعزيز تطوير عملية السلم، فضلا عن إيجاد حل سريع لجميع المسائل في صراع الشرق الأوسط. ونحن أيضا نقف الى جانب إيجاد تسوية سياسية، ليس للصراع العربي الاسرائيلي فحسب، بل أيضا للصراعات القائمة بين البلدان العربية كذلك.

والجدير بالذكر مبادرة وزير الشؤون الخارجية في اسرائيل الرامية الى عقد مؤتمر عن الأمن والتعاون في الشرق الأوسط، والى تحويله الى هيئة دائمة لتحديد الأسلحة، وحظر الأعمال العدائية، وللتعاون في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وإن مؤتمر قمة الدار البيضاء المعني بالمسائل الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، والإعلان الذي تم توقيعه، أظهرا أن بلدان المنطقة على استعداد للتعاون من أجل إقامة سلم شامل، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتحسين ظروف العيش للسكان.

إننا نشيد باستعداد الأمين العام، المعرب عنه في تقريره A/49/636، عندما قال:

> "سأبذل قصارى جهدي لضمان مساهمة الأمم المتحدة بكل ما في وسعها في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ ستكون هذه المساهمة ضرورية لبناء السلم في المنطقة بأسرها". (A/49/636، الفقرة ٨)

وتعتقد أوكرانيا أنه ينبغي للأمم المتحدة، نظرا لما تتصف به من خبرة كبيرة اكتسبتها في تلك المنطقة على مدى ما يقرب من خمسة عقود، أن تضطلع بأي دور يكون مفيدا للأطراف في دفع عملية السلم الى الأمام.

دعونا لا ننسى أن المنظمة وأجهزتها تتحمل مسؤولية دائمة عن جوهر الصراع، أي قضية فلسطين، حتي يتم التوصل الى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة.

وفي هذا الصدد، نشعر أن من الضروري التنويه بالاسهام الهام الذي لاتزال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تقوم به بوصفها محفلا للحوار، والتحليل، وتبادل الخبرة، وتعبئة الرأي العام والأنشطة دعما لجهود السلم وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، فضلا عن تنميته الاجتماعية - الاقتصادية.

وأوكرانيا، بوصفها عضوا في اللجنة، لن تدخر جهدا من أجل كفالة توصلها الى أكبر قدر من الفعالية في تنفيذ ولايتها، ومن ثم تعديل برنامج عملها في ضوء التطورات، بغية الاسهام، بقدر ما أمكن، في تحقيق هدف الأمم المتحدة المشترك المتمثل في إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين.

لقد احتفلنا أمس باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ودلل الاجتماع مرة أخرى على دعم المجتمع الدولي لتطلعاته المشروعة.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أختم بياني باقتباس ما يلي من رسالة وزير خارجية أوكرانيا، السيد غنادي أودوفينكو في تلك المناسبة:

> "إن عام ١٩٩٤ سيسجل دون شك في تاريخ الشعب الفلسطيني بوصفه العام الذي شهد تقدما جديدا بارزا على طريق إيجاد سلم شامل، وعادل، ودائم في الشرق الأوسط".

السيد كيتيكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثانية، يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، القرار ١٨١ (د - ٢) الذي وافقت فيه على خطة التقسيم التي قضت بانتهاء الانتداب، والانسحاب التدريجي للقوات المسلحة البريطانية، وإنشاء الدولة العربية والدولة اليهودية في موعد أقصاه ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨.

ويوم ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، سحبت المملكة المتحدة قواتها وأنهت الانتداب. وفي ذلك النهار، أنشئت دولة اسرائيل على الأرض المخصصة لها عملا بخطة التقسيم. وبعد قيام دولة اسرائيل، اندلعت أعمال عدائية بين الطائفتين العربية واليهودية، وحدثت أعمال عنف.

ومما يبعث على شديد الأسف أننا شهدنا توالي حروب دامية بين اسرائيل وجيرانها العرب، الأمر الذي جعل الحالة في المنطقة غير مستقرة ومحفوفة بالمخاطر.

وفي عام ١٩٦٤ أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد أكدت الجمعية العامة بجدية في قرارها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وفي الاستقلال وفي السيادة الوطنية. وخلال تلك السنة نفسها، قامت الجمعية العامة بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في أعمالها بصفة مراقب، وبصفتها ممثلة للشعب الفلسطيني.

هذه هي الأحداث الرئيسية لأحد أطول الصراعات التي عرفها العالم، وهو قضية فلسطين. إن طرفي الصراع لم يعترف أحدهما بالآخر، ولم يقيما بالفعل أي اتصالات بينهما. وفي حالة من التوتر المتواصل، كان كل طرف يدافع باستمرار عن نهجه بالذات ويضغط من أجله باعتبار أنه سيحقق، برأيه، حلا للمشكلة، بينما يدير ظهره للاقتراحات التي يتقدم بها شركاؤه. وعلى الرغم من الجهود التي لا تحصى التي بذلها المجتمع الدولي، أخذت الحالة تزداد سوءا، وللأسف، لم يلح في الأفق ما يشير الى وجود حل سياسي شامل.

إن فصلا جديدا من هذا التاريخ ابتدأ في منتصف عام ١٩٩٣ تقريبا، عندما جرت محادثات

في أوسلو، بالنرويج، تحت اشراف وزير الشؤون الخارجية، الراحل يوهان يورغن هولست، بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولقد أسفرت هذه المحادثات، التي كان العالم يدعو إليها، عن إبرام اتفاق يعرف بإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. وقامت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بعد الموافقة على الاعتراف المتبادل بينهما، بالتوقيع في واشنطن على ذلك الاتفاق التاريخي يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

وعملا بالاتفاق، أقيمت السلطة الفلسطينية مؤخرا في غزة ومنطقة أريحا. وعلى الرغم مما واجهته السلطة الفلسطينية من مصاعب مالية وغيرها من المصاعب، فإنها تبدو مصممة على المضي قدما في تنفيذ الاتفاق. واختارت الدولة اليهودية أيضا موقفا إيجابيا. ومن ثم فإن فرصة نجاح عملية السلم لاتزال متوفرة.

وتماشيا مع سياسة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المتمثلة في السلم والصداقة والتعاون مع جميع بلدان العالم بغض النظر عن نظمها الاجتماعية - السياسية، فإنها ترحب بحرارة بالتطورات الايجابية التي حدثت في تلك المنطقة. وهي تأمل في أن تساعد هذه التطورات أطراف الصراع في مواصلة مفاوضاتها بحسن نية وذلك بهدف التوصل الى تسوية عامة تستند الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (لسنة ١٩٦٧) و ٣٣٨ (لسنة ١٩٧٣) المتصلين بانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وبوجه خاص حقه في تقرير المصير. إننا نرحب بهذه الخطوة الكبرى للأمام، وهي بمثابة نقطة تحول حاسمة في السعي لإيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع الاسرائيلي العربي.

غير أنه بالنظر الى تكرر أعمال العنف التي شهدناها، سيبدو أن هناك الكثير مما يلزم عمله قبل أن يستقر السلم. ولذلك، ينبغي أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده وأن يقدم دعما كبيرا للمساعي النبيلة الرامية الى تعزيز عملية السلم. وتغتنم حكومة لاو وشعبها هذه الفرصة من ناحيتهما ليؤكدا من جديد تضامنهما الفعال مع الشعب الفلسطيني في كفاحه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لاستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف. وسنبذل كل ما في وسعنا حتى نقدم اسهاما - ولو كان متواضعا - في السعي نحو تحقيق السلم في المنطقة في هذه المرحلة الانتقالية الهامة.

السيد نغو كوانغ هوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني جدا مخاطبة الجمعية العامة بشأن البند ٤٠ من جدول الأعمال، المعنون "قضية فلسطين". ربما يتذكر الأعضاء أن المجتمع الدولي رحب بحرارة في الدورة الأخيرة للجمعية العامة بتوقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. وشهدنا، منذ ذلك الحين، تطورات أخرى في عملية السلم بالشرق الأوسط، التي بدأت في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

وما برح شعب وحكومة فييت نام، على مدار عدة عقود، يتابعان متابعة دقيقة وباهتمام كبير تطور الحالة في الشرق الأوسط. ونحن أيضا، مثل باقي المجتمع الدولي، نرحب بتوقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مجموعة من الاتفاقات الثنائية الهامة تنفيذا الإعلان المبادئ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقد أرسى البروتوكول المعني بالعلاقات الاقتصادية والمعقود بين حكومة دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كممثلة للشعب الفلسطيني، الأساس لتعزيز القاعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني ولتمكينه من ممارسة حقه في اتخاذ القرارات الاقتصادية وفقا لخطة تنميته وأولوياته الخاصة. وأدمج البروتوكول بالتالي في الاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وينص الاتفاق على عدد من الترتيبات بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا. وتتضمن هذه الترتيبات الانسحاب المحدد المواعيد للقوات العسكرية الاسرائيلية وإقامة السلطة الفلسطينية ونقل مجالات متعددة للسلطة اليها.

وقد أسعدتنا للغاية عودة الرئيس ياسر عرفات الى قطاع غزة لتولي قيادة السلطة الفلسطينية.

وهناك حدث آخر له أهميته ونعني به توقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤، لاتفاق النقل التمهيدي للسلطات والمسؤوليات المتعلقة بالضفة الغربية.

ولئن كنا نرحب بهذه التطورات الايجابية، فإننا نأمل جديا في تنفيذ هذه الاتفاقات تنفيذا كاملا وفعالا. وتبين الحالة على الساحة أن العديد من المصاعب والعقبات لاتزال باقية. وهذه ليست سوى البداية - وإن كانت هامة لفترة انتقال صعبة ومعقدة. ولذلك، ينبغي أن تواصل جميع الأطراف المعنية تعزيز جهودها.

ويساورنا شعور بالقلق الشديد إزاء أعمال العنف التي لاتزال تسبب وفيات بين أفراد الشعب الفلسطيني ومعاناة لهم. وبالاضافة الى ذلك، تسبب انتهاكات حقوق الانسان للشعب الفلسطيني والأهالي العرب الآخرين في الأراضي المحتلة قلقا زائدا لدى المجتمع الدولي.

ويزودنا تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/49/35) باستعراض شامل للأعمال الهائلة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة، لتعزيز التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وفي هذا الخصوص، يود وفدي أن يسجل رسميا تقديره للأعمال التي أنجزتها اللجنة وشعبة الحقوق الفلسطينية بالأمانة العامة.

ويشاطر وفدي رأي كثيرين آخرين في هذه القاعة ومفاده وجوب تقديم المجتمع الدولي مساندة أكثر تضافرا لعملية السلم، التي بدأت التحرك في الطريق الصحيح. وينبغي للأمم المتحدة، التي تهدف بموجب الميثاق الى صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية، أن تقوم بدور أكثر فعالية في عملية السلم بالشرق الأوسط. ويجب، في اعتقادنا، أن تنهض التسوية النهائية المرضية لقضية فلسطين على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (لسنة ١٩٦٧) و ٣٣٨ (لسنة ١٩٧٣)، المتعلقين بانسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وحقه في تقرير المصير بصفة رئيسية.

ومن أجل أن تنجح قضية الشعب الفلسطيني، ينبغي لمنظمات ووكالات الأمم المتحدة أن تقدم لذلك الشعب مساعدة اقتصادية وتقنية وتنموية هو في أمس الحاجة اليها. وفيما يتعلق باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فإننا نؤمن بأنها ستبذل جهودا أكبر لإنفاذ الولاية التي منحتها لها الجمعية العامة كي تسهم في تحقيق هدف الأمم المتحدة المشترك والمتمثل في تحقيق حل عادل ودائم لمسألة فلسطين.

لقد وجه رئيس بلدي يوم أمس رسالة الى الأمين العام، والى رئيس اللجنة، والى الرئيس ياسر عرفات، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أعرب فيها مرة أخرى عن دعم فييت نام الثابت حكومة وشعبا لقضية الشعب الفلسطيني العادلة وإيمانهما القوي أن الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، سيحقق هدفه النهائي.

السيد ولد علي (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن مداولتنا بشأن قضية فلسطين تجري في وقت تدخل فيه عملية السلام في الشرق الأوسط مرحلة دقيقة في تنفيذها وفي وقت لا تزال فيه عقبات كبيرة قائمة ينبغي التغلب عليها. وموريتانيا، شأنها شأن سائر أعضاء المجتمع الدولي، رحبت بالحوار الذي بدأ في مدريد، والذي أفضى حتى الآن الى نتائج إيجابية تؤدي الى تحقيق تسوية سلمية للصراع العربي - الاسرائيلي. وترغب بلادي رغبة وطيدة في دعم جميع الجهود التي تمكن من إقامة سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن قضية فلسطين لب الصراع العربي/ الاسرائيلي، وينبغي أن تظل في صميم اهتمامات الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان للأمم المتحدة أن تشارك في جميع مراحل المفاوضات وأن، تسهم إسهاما إيجابيا في حل هذه المشكلة الشائكة.

وفي هذا الإطار ترحب موريتانيا بتعيين السفير طري رود لارسن في حزيران/يونيه الماضي كمنسق خاص في الأراضي المحتلة. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة بالاضافة الى اضطلاعها بالبرامج الاقتصادية والاجتماعية وأنواع المساعدة الأخرى، أن تشترك بنشاط أكبر في جميع جوانب العملية، حيث أن خبرتها الواسعة في المنطقة يمكن أن تساعد على التقريب بين الأطراف المعنية بقدر أكبر.

في المرحلة الحالية الدقيقة من عملية السلام في الشرق الأوسط، من الأساسي للمجتمع الدولي أن يظل ناشطا على الصعيدين السياسي والاقتصادي والأصعدة الأخرى، من أجل تشجيع الأطراف المعنية على السير قدما في جهودها وتحقيق هذا الهدف الذي طال السعي من أجله. وكما دللت تجربة جنوب افريقيا مؤخرا بشكل كبير، لا يكفي للأطراف المعنية أن تكتفي بالاتفاق على الجلوس على طاولة التفاوض، بل يجب عليها أن تعمل بوحي من الرغبة الحقيقية نفسها في العيش في مناخ جديد من السلم، ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمها وتشجيعها.

ولهذا السبب نقدر الدور المفيد جدا الذي اضطلع به مؤخرا مجلس الأمن عندما اعتمد القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) بعد الأحداث المأساوية التي وقعت في الحرم الابراهيمي في الخليل. وفي حين نرحب بهذا الدور الإيجابي جدا، والذي أسهم إسهاما مباشرا في عملية السلم، فإننا نعتقد أنه ينبغي دوما لمجلس الأمن وللجمعية العامة أن يضمنا احترام ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي وجدوى القرارات المعتمدة من جانبهما في هذا المجال. وبنفس الروح، ينبغي تشجيع اسرائيل على أن تقبل في النهاية الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة، التي تمثل سبيلا هاما لا نزاع فيه لتعزيز الثقة بين الجانبين.

فالأحداث التي وقعت في غزة مؤخرا أظهرت عجالة معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي ما زال يواجهها الشعب الفلسطيني على نحو قوي وحازم. فالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر المانحين المعقود في واشنطن في العام الماضي تستغرق بعض الوقت لكي تتحقق على الأرض، وهذا الإبطاء دفع من دون شك حتى الى نفاذ صبر شعوب المنطقة في التمتع بثمار السلام الذي طال انتظاره. إن إنشاء الادارة الفلسطينية الذاتية كان علامة تبعث على الأمل، ولهذا السبب فإن من الأهمية بمكان تزويدها فورا بالوسائل المادية والتقنية المطلوبة للوفاء بالتوقعات. ولهذا السبب نأسف لأن مؤتمر باريس الدولي الذي كان من المزمع عقده في ٩ أيلول/سبتمبر بشأن تقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية لم يتحقق. ورغم ذلك، يحدونا الأمل بأن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم الاقتصادي والمالي للادارة الفلسطينية الجديدة.

إن التطورات الإيجابية التي حدثت في العملية التي أدت الى تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية، وبالإضافة الى ذلك، للصراع العربي الاسرائيلي، ينبغي ألا تحجب حقيقة أن الهدف النهائي هو استعادة السلم في المنطقة برمتها. ومهما تكن أهمية هذه التطورات، فإنها لا تمثل سوى المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية، التي ينبغي أن تؤدي في نهاية المطاف الى انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في إقامة دولته المستقلة. وما دامت هذه الأهداف لم تتحقق، فإن على المجتمع الدولي واجب على أن يكون نشطا وأن يواصل دعم الشعب الفلسطيني في نضاله، بقيادة ممثله الشرعي، منظمة التحرير الفلسطينية، الى أن تستعاد حقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد غراف زو رانتزاو (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي وفنلندا والنمسا.

منذ ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي، أصبح من الممكن أن نتكلم لأول مرة بعد عقود طويلة عن فرصة حقيقية لتسوية قضية فلسطين التي هي لب الصراع العربي - الاسرائيلي. وكان التوقيع على إعلان المبادئ موضع ترحيب في كل أنحاء العالم بوصفه انطلاقه تاريخية نحو حسم واحد من أصعب الصراعات في عصرنا.

وكان قرارا شجاعا وبعيد النظر أن يوافق الطرفان على الجلوس معا والتفاوض مباشرة على كيفية تسوية هذا الصراع. وبعد عقود من العداوة المريرة فتحا الباب للمصالحة، لا بين الفلسطينيين والاسرائيليين فحسب بل بين جميع شعوب المنطقة. وهذه الفرصة الجديدة للسلام والرفاه يجب ألا تضيع مرة أخرى. وعلى الرغم من كل التقدم المحرز في غضون السنة الماضية، فإن الأحداث المفجعة والمؤلمة التي وقعت مؤخرا في غزة تذكرنا بأن الوضع ما زال متفجرا بصورة خطيرة. ومع ذلك، يجب ألا نسلم القياد للعنف والإرهاب مرة أخرى وندعهما يحطمان الأمل في السلام.

ليس هناك من بديل لمسيرة السلام، وعلى من يحاولون تعطيلها أن ينظروا الى الماضي ويفهموا أن أعمال الإرهاب ستضر حتما بمصالح شعبهم، وستحرم جيلا آخر من الحياة في ظل السلام والرخاء. وفي عالم سريع التطور، لم يعد بمقدور الاسرائيليين ولا الفلسطينيين ولا أي أحد آخر في المنطقة الاستمرار في إهدار كل هذه الطاقات والموارد على صراع لا يمكن أن يكسبه أحد. ولا يمكن بأن يحل السلم والرخاء والأمن في هذه الأرض المعذبة اذا استبعد أي طرف من الأطراف.

إن الاتحاد الأوروبي بدوله الأعضاء يرغب في المساهمة في السلم في الشرق الأوسط. وهو يدعم عملية السلم سياسيا واقتصاديا وماليا. والاتحاد الأوروبي أكبر المانحين بالنسبة للأراضي الفلسطينية. ففي عام ١٩٩٣، تبرع بمبلغ ٩٠ مليون وحدة من عملات الاتحاد الأوروبي، وتعهد بتقديم ما مجموعه ٥٠٠ مليون من هذه العملات للفترة من ١٩٩٤ الى ١٩٩٨. ومن المفترض أن تستخدم هذه الأموال أساسا لإنشاء السلطة الفلسطينية وتحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين. وفي إطار العمل المشترك لدعم عملية السلم، يساعد الاتحاد في إنشاء قوة شرطة فلسطينية وفي الإعداد للانتخابات الفلسطينية. كما أنه أعلن استعداده للمشاركة في الوجود الدولي المؤقت في مناطق الحكم الذاتي.

إن التحسينات في المجال السياسي وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي تسير جنبا الى جنب. فكل منها يعضد الآخر. وبالتالي فمن الأهمية بمكان بناء الثقة لا على الصعيد السياسي فحسب بل على الصعيد الاقتصادي أيضا. ونحن على اقتناع بأن من الأهمية القصوى في هذه المرحلة من إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني ومؤسساته أن يلمس شعب الأراضي عمليا الآثار الايجابية المترتبة على التغيرات السياسية التي تحدث منذ أكثر من سنة.

أما المعونة الدولية فلا يمكن أن تكون أكثر من مكمل لجهود الأطراف المعنية مباشرة. ومن ثم، ينبغي أن يبذل الفلسطينيون والاسرائيليون كل جهد ممكن لتعزيز فعالية المنظمات والوكالات المختصة بتدفق وإدارة المساعدات المالية التي يقدمها المانحون. وفضلا عن ذلك لا بد من اتخاذ كل خطوة لازمة لضمان سرعة تنفيذ الاتفاق الاقتصادي الاسرائيلي - الفلسطيني الموقع في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤، والذي يشير الى الوصول غير المعاق للعمال الفلسطينيين والمنتجات الفلسطينية الى اسرائيل.

وبينما يكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على استعداده وعزمه المعقود على مواصلة الإسهام في نجاح عملية السلام، فإنه يدعو المانحين الآخرين، وخاصة من ينتمي منهم الى المنطقة ذاتها، أن يتحملوا نصيبهم من العبء الدولي. ونحن نرحب بالاجتماع الناجح الذي عقد في بروكسل يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بين الثلاثي الوزاري للاتحاد الأوروبي ووزير خارجية اسرائيل ورئيس السلطة الفلسطينية، والذي ركز على تعجيل اجراءات صرف المعونة.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور نشط وبناء ومتوازن في دعم عملية السلام. وهو يلتزم التزاما راسخا بالإسهام في نجاح هذه العملية. وتحقيقا لهذا الهدف سيتعاون الاتحاد الأوروبي عن كثب مع الأطراف في المنطقة، ومع مراعاة عملية السلام والمشاركين في المحافل المختصة متعددة الأطراف. وما زال الاتحاد الأوروبي يحث الطرفين على مواصلة البحث عن حلول للقضايا المعلقة، في سياق المسارين الثنائي والمتعدد الأطراف، وعلى أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). كما يحث الطرفين على احترام الجدول الزمني المتفق عليه.

السيد فيلارويل (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما زالت عملية السلم الجارية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والبلدان العربية تنعش الآمال في تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي - الاسرائيلي. وقد تشجعنا بالانطلاقات المثيرة التي تحققت منذ بداية العملية في مدريد. ونرحب بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين اسرائيل والأردن قبل ثلاثة أيام. ونأمل أن يكون هذا التطور الإيجابي حافزا على بذل جهود لتعزيز مفاوضات السلم فيما بين الأطراف المعنية.

ويثير جزعنا أن أعمال عنف خسيسة قد ارتكبت لإبعاد العملية عن مسارها. ولكن شجاعة قادة المنطقة وتصميمهم على مواجهة القضية بالحوار السلمي كانت لهما الغلبة لحسن الحظ. والمزيد من أعمال العنف لن يؤدي إلا الى إطالة أمد عذاب الشعب الفلسطيني ومعاناته.

إن مصيري الشعبين العربي والاسرائيلي مترابطان ترابطا لا انفصام له. وقد اتخذ الشعبان قرارا تاريخيا بمحاولة السير معا على طريق السلام. ولن ينجح أحدهما دون الآخر في إكمال هذه المرحلة الشاقة. وبالتالي، يتحتم على الأطراف المعنية أن تتخذ تدابير هادفة لبناء الثقة، لخلق مناخ من الانفتاح والثقة المتبادلة.

والفلبين تنضم الى المجتمع الدولي في تصميمه على العمل بلا كلل من أجل إعمال حق الشعب الفلسطيني في أن يحكم نفسه، وحق جميع الدول في المنطقة في الوجود الآمن داخل حدود معترف بها دوليا. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء سلطة الحكم الذاتي المؤقت في غزة وأريحا، ونتطلع قدما الى الإبرام المبكر للاتفاق التنفيذي الثاني المتعلق بالانتخابات.

إننا نسلم بأن الطريق الكامن أمامنا في حل الصراع العربي الاسرائيلي محفوف بالقلاقل، ولكنه، من الناحية الأخرى، مليء أيضا بإمكانيات لا نهائية.

وإقامة الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية أمر حيوي لإحداث تحسين نوعي في المعيشة اليومية للشعب الفلسطيني وتعزيز أساس مجتمعه. ولهذا من الأساسي أن يواصل المجتمع الدولي مد يد المساعدة في هذا الصدد.

ونلحظ التوسيع الكبير في برامج الأمم المتحدة للمساعدة الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من المساعدة للأراضي المحتلة دعما لتنفيذ إعلان المبادئ والنهوض بالسلم في المنطقة بأسرها.

ونتطلع قُدما صوب مشاركة أنشطة للأمم المتحدة في المفاوضات المتعددة الأطراف حول القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط. ونرحب بتعيين السفير لارسن ممثل النرويج منسقا خاصا في الأراضي المحتلة لتيسير التنسيق والتكثيف الفعالين للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة.

وإذ نؤكد من جديد دعمنا لعملية السلم الجارية وإعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بهدف حل القضية الفلسطينية، التي هي لب الصراع العربي - الاسرائيلي، نتطلع بترقب صوب الإكمال المبكر للعملية الانتقالية نحو إنشاء دولة فلسطين المستقلة استقلالا تاما.

ويحدونا الأمل أن تؤدي التسوية العادلة والشاملة والسلمية لهذا الصراع بين الأطراف وفيما بينها في المنطقة في نهاية المطاف إلى السلم والمصالحة والوئام فيما بين جميع أبناء ابراهيم.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد نيجيريا أن ينوه، بإحساس بصواب الرأي والإنجاز، بثمار التفاؤل الذي نادينا به بقوة أثناء مداولات الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. وتظل نيجيريا على اقتناع تام بأن التطورات الإيجابية الطارئة الحاصلة في عملية سلام الشرق الأوسط ثمار حتمية للواقعية التي أبدتها جميع الأطراف المعنية. فتلك الروح شجعها بالفعل التحول الجذري في النهج في مداولاتنا بشأن المسائل المعنية، وكذلك الإحساس الجديد بالاعتدال والتوافق.

ويلحظ وفدي التطورات الإيجابية في عملية السلام الفلسطينية - الاسرائيلية التي أدت،

في جملة أمور أخرى، إلى التوقيع في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ في القاهرة على الاتفاق التنفيذي الأول لإعلان المبادئ - ألا وهو الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا. كما نرحب بالاتفاقات الأخرى التي أبرمت بشأن تقرير المصير الفلسطيني وبصورة خاصة، الإعلان الأخير عن النية في التفاوض على الاتفاق التنفيذي الثاني بشأن الانتخابات.

واليوم، إذ نشيد بالتقدم المحرز في مختلف أوجه ومراحل المفاوضات المفضية إلى الحكم الذاتي الكامل لفلسطين وبالاتفاق التاريخي بين اسرائيل والأردن والتقدم الذي يتبلور ببطء صوب المناقشات المباشرة بين اسرائيل وسوريا، فإننا على اقتناع بوجود الإدارة السياسية المطلوبة من جانب المجتمع الدولي لتحقيق التسوية النهائية والسلم الشامل في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إننا، بالطبع، قلقون جدا إزاء العقبات الخطيرة التي تتخذ شكل المعارضة العنيفة لعملية السلام. وبالرغم من أن هذه المعارضة تنبثق من الإحباطات الناجمة عن عقود من الاحتلال القمعي والانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان، نعتقد أن بالإمكان احتواءها. وفي هذا الصدد، تقوم الحاجة إلى تحسين التدابير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٩٠٤ (١٩٩٤)، التي ينفذ بعضها حاليا.

إن موقف وفدي إزاء التطورات في الشرق الأوسط يتماشى تماما والآراء الواردة في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. كما نشاطر اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة ثقتها في أن النقل المبكر للمسؤوليات والسلطات للفلسطينيين في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة سيحقق تحسنا فوريا في الحياة اليومية لسكان الأراضي المحتلة. وإن العزيمة والحكمة وروح التفاهم التي أدت إلى التوقيع على إعلان المبادئ واتفاق القاهرة يجب أن تترجم إلى واقع عن طريق الامتثال لجميع المعايير المقبولة عالميا للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ويأمل وفدي أيضا أن تحظى المسائل الهامة، كتلك المتصلة بالمستوطنات والإساءات التي يقترفها المستوطنون، وإطلاق سراح السجناء، والفرض التعسفي للعقوبات الجماعية، بدراسة متأنية وعاجلة لكفالة ألا يضيع الزخم الذي ولده التوقيع على الاتفاقات التاريخية. ونعتقد أن النهج الإيجابي في هذا المجال قد يزيد من تعزيز عملية السلم ويمكن جميع شعوب المنطقة من العيش في وئام وكرامة وسلام.

ويسلم وفدي بالمداولات البناءة للغاية في إطار لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، ولا سيما الموارد الهائلة المتاحة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى بغية الاضطلاع بدور إضافي يتمثل في توفير الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية في الأراضي الواقعة ضمن برنامج إقرار السلم. وفي هذا الصدد، يطالب وفدي المجتمع الدولي بزيادة دعمه لأنشطة الأونروا لتمكين هذه الوكالة من الاضطلاع بولايتها على نحو فعال. ومن نفس المنطلق، نود أن نحث الدول الأعضاء على الالتزام التام بجميع القرارات المتصلة بمسألة الأراضي المحتلة التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان، وكذلك وكالات منظومة الأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية.

ووفدي يوافق تمام الاتفاق على التوصية بوضع حد لجميع التدابير التي تؤثر تأثيرا سيئا على الحالة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأراضي المحتلة. وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد على أهمية التمتع الكامل بالحقوق والحريات الأساسية. إن فرض حظر تجول وتدمير الممتلكات والتدابير التمييزية فيما يتصل باستخدام موارد المياه لا يمكن أن تسفر إلا عن منع تحقيق الهدف المنشود.

وفي الوقت الذي نجد فيه اليأس بشأن أزمة الشرق الأوسط يتضائل ليخلي المجال لمنجزات ملموسة، فان مناقشاتنا ينبغي أن تستمر في البعد عن الشعور بالضغينة والخلاف الأعمى. ولتكن صيغة ومحتوى أي قرار نتخذه بشأن البنود قيد النظر متفقين مع المنجزات التي حققناها في الميدان.

وعلى هذا النحو يمكننا أن نسهم في الحل النهائي للأزمة.

إن نيجيريا، بوصفها مؤمنا قويا بحق جميع الشعوب في تقرير المصير وعضوا عريقا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تؤمن إيمانا كاملا بهذا النهج.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥